الخوف من البطش والقتل والجوع والتهجير.. حصاد مر لـ 108 ملايين مصري في 2025

الجمعة 2 يناير 2026 12:20 م

انقضى عام 2025 تاركاً وراءه حصاداً مُراً من المعاناة والألم لـ108 ملايين مصري، في عام شهد تصاعداً غير مسبوق للقبضة الأمنية، وانهياراً كارثياً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفككاً خطيراً في منظومة الأمان المجتمعي.

لم يكن هذا العام مجرد امتداد للأزمات السابقة، بل كان نقطة تحول نوعية في مسار الانحدار، حيث تحولت الحياة اليومية للمصريين إلى معركة بقاء على قيد الحياة في مواجهة ثلاثي الخوف المدمر: الخوف من البطش الأمني، والخوف من الجريمة والقتل، والخوف من الجوع والفقر.

عام شهد غرق 27 شاباً أمام سواحل اليونان بحثاً عن حياة كريمة، وشهد مقتل 18 فتاة في حادث مروري واحد، وشهد عرض أم لأطفالها الثلاثة للبيع بسبب الجوع. هذه ليست أرقام في تقرير رسمي، بل هي وجوه بشرية دفعت ثمن سياسات كارثية لنظام حول البلاد إلى ساحة مفتوحة للقهر والإذلال.

دولة الاعتقالات: عندما يصبح الخوف من السلطة أشد من الخوف على الرزق

وثقت التقارير الحقوقية في 2025 اعتقال أكثر من 100 فتاة وسيدة ضمن حملات أمنية استهدفت ذوي المعتقلين والناشطين الذين انتقدوا الأوضاع الاقتصادية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ليصل إجمالي النساء المعتقلات إلى 1000 سيدة وفتاة، في ظل استمرار احتجاز أكثر من 60 ألف معتقل بظروف قاسية. الأخطر من ذلك، وثق مركز الشهاب لحقوق الإنسان وفاة 24 مصرياً من الجنائيين بأقسام الشرطة أغلبهم تحت التعذيب، إلى جانب وفاة 38 معتقلاً سياسياً بالسجون نتيجة للإهمال الطبي المتعمد.

هذه الأرقام المرعبة تكشف عن تحول مصر إلى دولة بوليسية بامتياز، حيث استُخدم الحبس الاحتياطي أداة للعقاب الممنهج، واستمر تجديد حبس شخصيات عامة وحقوقيين دون محاكمة في انتهاك صارخ لأبسط معايير العدالة. النظام الذي يدعي محاربة الإرهاب تحول نفسه إلى مصدر الرعب الأول للمواطنين، حيث أصبح التعبير عن الرأي أو الشكوى من الأوضاع المعيشية جريمة تستوجب الاعتقال والتعذيب.

انفلات أمني مخيف: عندما تصبح الجريمة هي القاعدة لا الاستثناء

بينما انشغل الجهاز الأمني بقمع المعارضين ومطاردة المنتقدين، شهدت مصر انفلاتاً أمنياً غير مسبوق جعل الشارع المصري ساحة مفتوحة للجريمة والقتل. وثق تقرير لمرصد "شريكة ولكن" ومؤسسة "إدراك" وقوع حوالي 495 جريمة قتل وشروع في قتل ضد النساء في النصف الأول من 2025 فقط، بينها "مذبحة واحة سيوة" التي راح ضحيتها 4 أفراد، وجريمة "سفاح المعمورة" الذي قتل 3 نساء، وجريمة "طفل الإسماعيلية" المروعة.

وإلى جانب جرائم القتل، انتشرت جرائم السرقة بالإكراه والبلطجة والاغتصاب والتحرش بشكل مرعب، وظهرت أنماط جديدة من الجرائم مثل "النصب الإلكتروني" وسرقة الحسابات البنكية عبر منصات تداول وهمية، وكشف العام عن جرائم اغتصاب أطفال في بعض المدارس الدولية. وكأن ذلك لم يكن كافياً، حصدت حوادث الطرق أرواح حوالي 3000 شخص خلال العام وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أكثرها فجاعة حادث "فتيات العنب" الذي قتل 18 فتاة على الطريق الإقليمي.

كارثة اقتصادية: عندما يتحول الجوع إلى سلاح ممنهج ضد الشعب

رغم تباطؤ معدل التضخم إلى 12 بالمئة في ديسمبر، فإن الواقع المعيشي ظل كارثياً بعد رفع الحكومة الدعم عن الوقود مرتين خلال العام: في أبريل بنسبة 15 بالمئة، وفي أكتوبر بنسبة 13 بالمئة، رغم تراجع أسعار النفط عالمياً بنحو 20 بالمئة. هذا القرار الكارثي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية، حيث سجلت بعض أنواع الفاكهة ارتفاعاً بنسبة 42.1 بالمئة، بينما ارتفعت أسعار الفول والعدس والأرز واللبن والجبن والمكرونة والشاي والسمك واللحوم والزيت بنسب تراوحت بين 0.1 و19.2 بالمئة.

وصل معدل الفقر القومي إلى قرابة 34 بالمئة وفقاً لتقرير "مدى مصر"، بينما ارتفعت ديون الأسر المصرية مسجلة 28.2 مليار دولار في الربع الثالث من العام حسب بيانات معهد التمويل الدولي. وفي مؤشر الجوع العالمي لعام 2025، احتلت مصر المرتبة 57 من بين 123 دولة، حيث يعاني 14.4 بالمئة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، بينما يصيب التقزم 21 بالمئة من الأطفال بسبب سوء التغذية.

وفي الوقت الذي يموت فيه المصريون جوعاً، دفعت البلاد 45 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى كخدمة دين خارجي بلغ 161.2 مليار دولار، ووصلت نسبة الدين العام لـ85.6 بالمئة من الناتج القومي. وبينما تباع الأصول الوطنية لشركات خليجية وأجنبية في صفقات مشبوهة، يُشترى للرئاسة طائرة بأكثر من مليار دولار، في وقت يعلن فيه السيسي أن مصر دولة فقيرة.

عام 2025 لم يكن مجرد سنة عابرة في تاريخ مصر، بل كان علامة فارقة في مسار الانحدار نحو الهاوية، عام أثبت أن النظام الحاكم لا يكتفي بقمع الحريات، بل يمارس تجويعاً ممنهجاً وتدميراً متعمداً لكل مقومات الحياة الكريمة.